مجلة العلوم الاجتماعية
المجلد 08 / العـدد: 02 مكرر (الجزء الثاني) / جويلية 2019 / ص ص 155 - 173
عدد خاص بالندوة الوطنية: المرأة في الخطاب السوسيولوجي مقاربات الجنس والجندر (النوع الإجتماعي)

ديناميات الأسرة وأزمة الهويات الجنسانية

Family dynamics and the gender identity crisis

فائزة التونسي [1] ، مريم جوايبية [2]
[1] مخبر التمكين الاجتماعي و التنمية المستدامة في البيئة الصحراوية،
جامعة الأغواط (الجزائر)، D.F.Tounsi@outlook.fr
[2] جامعة عنابة (الجزائر)، meriemdjoiaubia@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/06/14 تاريخ القبول: 2019/06/27 تاريخ النشر: 2020/02/27

ملخص:
إن المتتبع لواقع العلاقات الأسرية يجدها أصبحت تتسم بجملة من الأزمات والصراعات جراء البحث عن الذات من خلال إختلال تلك الأدوار نتيجة مجموعة من التناقضات حول ثوابت الهوية بين ما هو تقليدي ومعاصر، لتتحول تلك الأزمات إلى تطورات يصعب فهمها على مستوى العلاقات الإجتماعية، تعدى الأمر كونها أدوار منوطة بكلا الجنسين إلى ازمة هويات جنسانية، وذلك من خلال تغير تطلعات الأفراد وطموحاتهم في الحياة وفق التغيرات التي أملتها الحياة المعاصرة، ليعود الأمر بالدرجة الأولى على حالة الرابطة الإجتماعية للمجتمع عموماً تجسدت في إحدى أهم مؤسساته وهي الأسرة التي أصبحت تعاني من ضعف في إدارة أفرادها، وذلك بتشكل تصور جديد لمفهوم الهوية لديهم من خلال الواقع الذي رسمته تلك التغيرات الإجتماعية الراهنة، لذا سنحاول في ورقتنا البحثية هذه الإجابة على التساؤل التالي: إلى أي مدى ساهمت تغيرات الحياة المعاصرة على مستوى الأسرة إلى ظهور أزمة هوياتية جنسانية ساهمت في تغير أدوارها تجاه العلاقات الإجتماعية بين الجنسين؟.
كلمات مفتاحية: الأسرة، التغير الإجتماعي، الأدوار، الهوية الجنسانية، التمكين.

Abstract:
The observer of the reality of family relations finds them characterized by a group of crises and conflicts due to the search for self through the imbalance of those roles as a result of a set of contradictions about the constants of identity between what is traditional and what is contemporary. These crises turned into developments that are difficult to be understood at the level of social relations. The issue became more than gender roles but a crisis of gender identities, that was by the change the expectation of individuals and their ambitions in life accordingly

المؤلف المرسل: فايزة التونسي، الإيميل: D.F.Tounsi@outlook.fr

ISSN: 1112 - 6752 | الإيداع القانوني: 66 - 2006 | EISSN: 2602 - 6090

with the changes dictated by contemporary life This is mainly due to the social status of the society in general, embodied in one of its most important institutions, namely, the family, which has become weak in the management of its members, by forming a new perception of their notion of identity through the reality drawn by these current social changes So we will try to in this research paper to answer the following question: to what extent contemporary life changes at family level contributed in the appearance of gender identity crisis that led to the change in roles towards social relations between the two genders?
Keywords: Family dynamics, social relations, social change, roles gender identity.

مقدمة:

إن التغيرات الإجتماعية التي شهدتها الحياة المعاصرة على مختلف الأصعدة لا سيما منها الثقافية جراء جملة العوامل المتداخلة لم تسلم منها أهم مؤسسة إجتماعية وهي الأسرة بحكم كونها المنظم للتوازنات الإجتماعية للمجتمع من خلال تنظيم عملية العلاقات الإجتماعية سواءاً على مستوى أفرادها أو مع باقي مؤسسات المجتمع ، وفق ألية الضبط الإجتماعي التي تقوم بها للقيام بالأدوار المنوطة بها، والتي تسعى من خلالها للحفاظ على العادات والقيم القائمة والعمل على توريثها للأجيال المتعاقبة ، هذا ما جعل الأسرة تبحث عن أساليب جديدة مع الابناء من أجل التحاور من اجل إيجاد بعض التوازن في ظل التغيرات الحاصلة بفعل العولمة و غيرها و من أجل توضيح ذلك سنحاول في بحثنا هذا التطرق إلى:

تعريف الأسرة :

الأسرة هي مؤسسة إجتماعية تتشكل من منظومة بيولوجية إجتماعية، و تقوم على دعامتين : الأولى بيولوجية وتتمثل في علاقات الزواج وعلاقات الدم بين الوالدين والأبناء وسلالة الأجيال أما الثانية فهي إجتماعية ثقافية ، حيث تنشأ علاقات المصاهرة من خلال الزواج ، ويقوم الرباط الزوجي تبعا لقوانين الأحوال الشخصية حيث يتم الإعتراف بها (حجازي مصطفى ، 2012).

حيث يعرفها الدكتور مصطفى بوتفنوشات على أنها "...منتوج إجتماعي يعكس صورة المجتمع الذي توجد فيه و الذي تتطور من خلاله فإذا إتصف المجتمع بالثباث إتصفت الأسرة بالثباث و إذا إتصف بالحراك و التطور تغيرت الأسرة بتغير ظروف هذا المجتمع"(p19 (Boutefnouchet Mustapha, 1980,

أما ميردوك فقد عرفها من الناحية البنائية أوضح ميردوك القواعد الأساسية المحددة الطبيعة بناء الأسرة و التي تشمل قاعدة الزواج ، قاعدة النسب ، قاعدة الإقامة و قاعدة القرابة،

و النسق القرابي و لكي يكتمل نسق الأسرة لا بد من تحقيق عدة علاقات (علاقة الزوج بالزوجة، علاقة الآباء بالأبناء، علاقة الأخوة...إلخ).

وفي سياق هذا التغير والثبات يؤكد مصطفى الخشاب " تعتبر الأسرة نظاما إجتماعيا يؤثر في النظام الأسري في مجتمع ما منحلا وفاسدا فإن هذا الفساد ينعكس على وضعه السياسي وإنتاجه الإقتصادي ومعاييره الأخلاقية وكذلك إذا كان النظام الإقتصادي أو السياسي فاسدا فإن هذا الفساد يؤثر في مستوى معيشة الأسرة و خلقها وتماسكها" (الخشاب مصطفى، 1981، ص34)

من هذه التعاريف، نستنتج أن علاقة التأثير والتأثر بين الأسرة والمجتمع هي علاقة وطيدة وراسخة في الواقع ، فيصعب كثيرا دراسة وفهم المجتمع من منطق تركيبي –تكويني دون اللجوء إلى دراسة وفهم طبيعة الأسرة و ميكانزمات حراكها عبر الزمن، وأن إنحلال وفساد المجتمع ينجر عنه فساد هذه الأخيرة وإنحلالها.

ويفصل علم الإجتماع الأسري بين نوعين رئيسيين من الأسر:(حجازي مصطفى،2015، ص15)

1- تشكل الأسرة النواتية النوع المستجد منهما الذي يتزايد إنتشاره مع إزدياد التحضر والدخول في الحداثة.

تتكون الأسرة النواتية من الزوجين و أولادهما غير البالغين ، و تقوم بمثابة وحدة مستقلة عن باقي الوحدات الأسرية في المجتمع المحلي ، و يشيع فيها صغر الحجم و درجة نسبية من الحرية الفردية و العلاقات الأفقية التشاركية التبادلية، والسكن المستقل ، وكذلك الحياة الإقتصادية المستقلة نسبياً عن أسر الأصل.

على ان يميز الأسرة النواتية عربيا هو حفاظها على شبكة من العلاقات مع الأصل والأقارب ، فهي تستفيد من مساندتهم المادية والمعنوية ، وتبادل الخدمات معهم ، كما ان أسر الأصل لا زالت تمارس الكثير من النفوذ على الاسرة النواتية في قراراتها الكبرى كما تتدخل في حل العديد من المشكلات الزوجية والحياتية.

و يمكن القول على العموم ، ورغم تباين وجهات نظر علماء الإجتماع العرب حول العلاقات ما بين الأسرة النواة و أسر الأصل ، إن الأسرة النواتية العربية هي ذات علاقات أسرية ممتدة رغم استقلالها القانوني والسكني والإقتصادي، وقد تكون هذه العلاقات الممتدة عاملاً إيجابياً من عوامل إستمرار تماسك النسيج الإجتماعي واستقراره ، وخصوصاً في حالات الأزمات

بحيث ينشط نظام الحماية والتساندو التوجيه ، مما يعوض عن قصور نظم الحماية والمساندة الإجتماعية.

2- الأسرة الممتدة هي النمط الذي ساد تقليدياً في المجتمع العربي، حيث أنها تشكل أحد فروع القبيلة أوالعشيرة، وتتكون عادة من ثلاثة أجيال، الأجداد، الأبناء، الآباء ومن الشائع أن تعيش هذه الأجيال ضمن حيز مكاني واحد قبل الزواج وبعده، كما تندرج ضمنها قرابة الدم من أعمام وأخوال.

توفر الأسرة الممتدة الحماية والرعاية والفرص الإقتصادية و المهنية و الإجتماعية لأعضائها في مقابل الطاعة و الولاء وتمارس الاسرة الممتدة عادة مستوى عالياً من الضوابط السلوكية على أعضائها، مما يحد من حرية القرار والإختيار والإستقلالية و الحراك الإجتماعي، لأنه يعتبر تمرداً على السلطة والجماعة، وتتصف الأسرة الممتدة بمرتبية المكانة، حيث المرجعية للكبار على الصغار على مدى سلسلة الأجيال، كما تتصف بتحديد واضح للأدوار الزوجية والوالدية والبنوة والأخوة.

تتصف الاسرة بتكوين وحدات اجتماعية قوية ، مما يسمى العزوة، وهو ما يجعل الحدود قاطعة ما بين الداخل والخارج ، ومما لا يتيح عموماً سوى الحد الأدنى من تدخل الهيئات الإجتماعية في شؤونها وشؤون أفرادها .

وتجد مشكلاتها حلولاً داخلية عادة إما من خلال نظام التعاضد أو نظام السلطة الحاكمة لها. تندرج الأسرة الممتدة عادة ضمن النظام(البطريركي) حيث الأب هو الممسك بالسلطة والموارد يجد هذا النموذج أبرز حالاته في المجتمع الريفي أو بعض الأسر عشائرية الطابع التي نزحت إلى الحضرو دخلت في إقتصاده، تتصف هذه الحالة بسيادة الأعراف والتقاليد والتمسك الجامد بها، مما تعتبره الأسرة الممتدة تعبيراً عن أصالتها (حجازي ،2014)

وهي لذلك الأقل قبولاً للتغيير الإجتماعي ، مما يخلق تناقضاً ما بين العقلية الريفية وعقلية المدينة ومعاييرها السلوكية، أبرز ما يتجلى ذلك في التحكم بحياة الأبناء والبنات على وجه التحديد، في شؤون الزواج وإستقلالية الحياة.

ومنه يمكننا القول أن ديناميات الأسرة (family dynamics) هي الطريقة التي يتفاعل بها أفراد الأسرة مع بعضهم البعض فيما يتعلق بالأهداف والتفضيلات الفردية . من أجل وحدة الأسرة وأن تكون متماسكة، ويجب على جميع أعضاء الأسرة إيجاد نوع من التوازن بين المصالح الشخصية والمصالح المشتركة الموحدة.

تطور الأسرة الجزائرية:

كنظرة عن مراحل تطور الأسرة الجزائرية ذكر الدكتور مصطفى بوتفنوشات ما يلي "...و قد أصبحت الأسرة الجزائرية تختلف كليا عما كانت عليه قبل ثلاثين سنة ، ففي سنة 1962م كان النمط السائد هو العائلات الكبيرة التي تضم من جيل إلى ثلاثة اجيال وذلك تبعا لحدود إمكانية السكن ، أما في سنة 1977م فعن نمط العائلات قد تغير إلى النطاق المحدود ، وقد كان للتصنيع السريع و حركة العمران ، وترشيد أجهزة الإنتاج ، وتطوير الإنسان الجزائري هي أساس التحولات التي لحقت بالمجتمع و الأسرة"(Boutefnouchet Mustapha, 1980, p38)

"غير أن التحول من الأسرة الممتدة إلى النووية لم يصاحبه إستقلال شامل، إذ أن الكثير من المناسبات والأعياد تبين أن الأسرة ما زالت متمسكة بنمط الأسرة الممتدة حيث لا تزال الأسرة النووية مرتبطة بأمر الوالدية نتيجة تمسكها بالقيم و العادات و إمتداد السلطة المعنوية للوالدين على الأبناء حتى في حالة الزواج في كثير من الأحيان، ضعف ذلك الإرتباط الإقتصادي والإجتماعي للأسرة النووية الفتية مع أسرة الوالدين التي تشكل حماية وسنداً للأسرة النووية، وخاصة في ظل الأزمة الإجتماعية والإقتصادية التي عاشتها و تعيشها البلاد وتماشيا مع العرف الذي يحتم ويعطي الأولوية للأبناء الأكبر، فالأكبر في حماية العائلة الأم امتداد للسلطة الأبوية في حالة غيابها ، وتمثلا بعادات وقيم التضامن والتآزر التي تعرف بها العائلة الجزائرية" (Boutefnouchet p38 Mustapha, 1980,)

"إن هذا التحول في شكل الأسرة الجزائرية لم يكن ليتم لولا حركة التصنيع و التحضر التي شهدها المجتمع الجزائري ، والذي أدى إلى نزوح الأسرة من الريف إلى المدينة ، أو من نموذج يقوم على الإنتاج الزراعي ، وعلاقات القرابة إلى نمط يقوم على الإقتصاد الصناعي و التجاري" (محمد سويدي ،1990، ص89)

لذلك سوف يتم التطرق إلى المراحل الثلاث التي مرت بها الأسرة الجزائرية وفقا للوضع السياسي الذي مرت به البلاد وهي كالآتي:

1. الأسرة الجزائرية قبل الإستعمار:

كانت الأسرة الجزائرية عائلة متوسعة تعرف نمط الأسر الممتدة التقليدية ، أين تعيش العديد من العائلات الزواجية ، أين يمكننا إيجاد من 20إلى 60 شخص و أكثر يعيشون جماعيا تحت سقف واحد، أي 03 إلى 04 إلى 05 أزواج أو حتى أكثر من ذلك ، و لكل منها 08 إلى 10 أبناء، و قد أطلق عليها الدكتور بوتفنوشت إسم " الدار الكبيرة " عند الحضر، و" الخيمة الكبرى" عند البدو، وهي عائلة بطريكية، الأب فيها هو الزعيم ، والجد فيها هو القائد الروحي للجماعة العائلية،

ينظم فيها أمور تسيير التراث الجماعي، كما أن النسب فيها ذكوريا والإنتماء أبوي ... والميراث ينتقل في خط أبوي، من الأب إلى الإبن الأكبر عادة حتى يحافظ على الطبيعة اللا إنقسامية للتراث

"وتعتبر القيم الروحية و الأخلاقية محل إهتمام الأسرة الجزائرية التي تتميز بإدارة نزيهة لشؤونها الإجتماعية والممارسة في العمل الزراعي على أسس تعاونية جماعية دون أن يكون هناك تحديد لحقوق الأفراد في ملكيتها، كما أن لكل فرد في هذه الأسرة وظيفة إجتماعية معينة، ودور منوط به" (مجلة المرأة الجزائرية، 2002، ص9)

2. الأسرة الجزائرية أثناء الإستعمار:

كانت الأسرة الجزائرية قبل ثورة التحرير عائلة ممتدة يعيش فيها العديد من الأزواج وأبنائهم، وهي أساس الحياة للمجتمع ولم تغير ثورة التحرير في الأصل كثيراً حيث بقي حجم الأسر كما هو تقريباً فالسكن هو المنزل الكبير الذي يلبي الإحتياجات، كما يسمح بتجميع وعيش معظم هذه الوحدة العائلية.

أما العمل فكان الزوج و الزوجة يشتركان في وحدة إجتماعية جماعية في أرض واحدة كما شاركت المرأة في ثورة التحرير التي عرفتها الأسر الجزائرية أثناء الإحتلال ، فقد وقفت مع الرجل في حمل السلاح، وهناك تعددت أدوارها داخل البيت وخارجه ، كما أن الرجل قد إكتسب أدواراً إضافية غير أدواره الرئيسية التي كان يقوم بها.

إذا فالثورة الجزائرية تعتبر عامل أساسي في التغير الحاصل خاصة فيما يتعلق بالسلطة والأدوار داخل البيت ، لذا كانت أول مؤسسة إتجهت إليها الإدارة الإستعمارية رغبة في القضاء على الثورة هي الأسرة بإعتبارها شاملة للتنظيم الإجتماعي الجزائري.

3. الأسرة الجزائرية بعد الإستقلال :

بعد الثورة التحريرية الكبرى شهد المجتمع الجزائري عدة تغيرات منها الإنفجار السكاني، الوضعية الإجتماعية، نوعية السكن، الهيكل الأسري وتحرير المرأة، ونتيجة لهذه التغيرات ظهرت الأسرة الحديثة أو الزواجية التي تتكون من الزوج والزوجة، والأبناء، والتي تكون مستقلة إقتصاديا عن الأسرة الأم، وهذا ما إنعكس على تغير المكانة، ودور المرأة في الأسرة.

وكذلك الأمر بالنسبة لدور الرجل ودور الأبناء حيث أصبحت المرأة تشارك في السلطة وكذا في ميزانية الأسرة ، ولم تعد تحت سلطة الأب، الأخ، الزوج والحماة مع محافظتها على الإحترام بكل سعته، وحتى الطاعة لأبويها إلا أن وظيفتها الجديدة تسمح لها بأخذ الكلمة ، وإتخاذ القرار و المبادرة.

أما الرجل فقد أصبحت لديه أدوار إضافية داخل الأسرة كقيامه ببعض الشؤون المنزلية، أما الأبناء فببلوغهم سن الرشد يتحصلون على قيمة مالية تمكنهم من الإستقلال عن البيت الأسري إضافة إلى التخلي عن التركة الزراعية اللا إنقسامية التي كانت في البنية العائلية القديمة من نصيب الإبن الأكبر"(Boutefnouchet Mustapha, 1980, p38) .

هذا ما أدى إلى تحول الأسرة شكلا من النمط الممتد إلى النمط النووي ، كما أن لظاهرة النزوح الريفي أو ما يسمى إصطلاحا بالهجرة الداخلية (من الريف إلى المدينة) Migration Intern دخلاً في تغير شكل الأسرة حيث أن مسؤول العائلة و زوجته يعتمدان على المدخول الشهري ، الشيئ الذي جعلهم يتحفظون عن الإنجاب بالمقارنة مع ما كانت عليه الأسر حيث أصبح عدد الأبناء في الأسرة الواحدة يتراوح بين 5و7 أشخاص عكس ما كانت عليه في السابق أين كان عدد الأفراد يصل إلى 40 شخص.

الخصائص البنيوية للأسرة الجزائرية:

تعتبر العائلة أو الأسرة الجزائرية أبوية بمعنى أن الأب والجد هو القائد المنظم لأمورها وهي أيضا أغنوصية ، أي أن النسب فيها للذكور والإنتماء أبوي ، وقد رأى مصطفى بوتفنوشات(Boutefnouchet Mustapha, 1980, p 39) ، خاصيتين أخريين هما أن العائلة الجزائرية لا منقسمة و موسعة ، و تعني الأولى أن الأب له مهمة و مسؤولية على الممتلكات ويغادر أبنائه وبناته المنزل بعد الزواج ، وتعني الثانية أن الأسرة هي تجمع لعدد كبير من الأسرة النووية ، كما يرى أيضا بوتفنوشات أن الأسرة الموسعة بدأت تترك مكانها للأسرة النووية نتيجة للتغيرات الإجتماعية ، الإقتصادية ، الثقافية ، والسياسية التي يعرفها المجتمع الجزائري.

ويقول مصطفى بوتفنوشت في مداخلة له : أن المجتمع الجزائري متعدد ومعقد لدرجة يصعب تحديد نمط إجتماعي له ، وحبسه أن الجزائر ما زالت تعيش فترة إنتقالية ولم تصل بعد إلى زمن العصرنة ، ولذلك إقترح ثلاث مستويات تصنيفية للمجتمع الجزائري و هي:

- النظام الأسري الزواجي التقليدي.
- النظام الأسري البطريقي ، أي أن السلطة في يد الأب.
- النظام الأسري الأبوي.

و في دراسة له سنة (1997م) أشار إلى النتائج التالية:

شكلت الأسر المستقلة 67 % من مجموع الأسر، في حين كانت نسبة الأسر التي تعيش مع الأب 22% ومن جهة أخرى لوحظ إنتشار ظاهرة العزوبية عن الفئة التي يتراوح عمرها عن 25و29

سنة ، وصلت العزوبية عند الذكور إلى سن الأربعين و عند الإناث إلى سن الخامسة و الثلاثين ، بل و تعدتها في الوقت الحالي.

و من جهة أخرى أكدت الأبحاث أن الأسرة الممتدة بدأت تعود بقوة في الوقت الراهن خاصة مع تزايد أزمة السكن وتدهور القدرة الشرائية للفرد الجزائري ، وتزايد مطالب الحياة اليومية للمواطن، مما جعل الأسرة الجزائرية تتسم باللاثبات و التراجع نحو الوراء.

وظيفة التنشئة الإجتماعية:

ويقصد بالتنشئة الإجتماعية تلك العملية الإجتماعية التي تشمل حياة الإنسان من خلال تنمية إستعداداته الفطرية التي يستنبط بواسطتها المعايير والأدوار والأعراف والتقاليد والقيم التي تلبي حاجياته وتؤهله للإندماج إجتماعيا في الحياة الإجتماعية ، كما أن هذه العملية تمارسها إجتماعيا عدة مؤسسات قد تكون من بينها الأسرة أو المدرسة أو جماعة الرفاق ، أو غيرها ، إذ حاولنا في هذه الدراسة معرفة مدى تأثير هذه المؤسسات على ترسيخ الثقافة التقليدية للأفراد المبحوثين داخل المجتمع وبالتالي تحقيق التوازن بينها و بين الأبنية الإجتماعية الأخرى (نسق الشخصية المجتمع ، النسق العضوي) ، إذ يعتبر أحد الأنساق الأساسية للفعل التي حددها بارسونز (T.Parsons) في أربعة أنساق : النسق العضوي ، ونسق الشخصية ، الثقافة ، والمجتمع هذا الأخير الذي بدوره من خلال الروابط المجتمعية ونظم التنشئة الإجتماعية وبإعتباره كنسق يعيش في حالة توازن (الكائن العضوي-الشخصية- الثقافة) فهو يتوازن من الداخل حيث يحقق أنساق وعلاقات منتظمة ومتوازنة .

حيث تعرف على أنها:

".. تلك العملية الإجتماعية التي يسير خلالها الإنسان منذ مولده وحتى يحتل مكانه كعضو يشغل دورا محددا وسط الجماعة البشرية التي يشب في أحضانها" (إبراهيم مذكور،1975، ص175).

" .. التنشئة هي العامل الجوهري الذي يوحد بين اتجاهات ومشاعر أعضاء المجتمع نحو تحقيق الأهداف التي يسعى إليها المجتمع" (علي عبد الرزاق جلبي وآخرون،1999،ص299) .

يعرفها (Gonson) بقوله : " عملية تعلم يتعلم الفرد فيها أداء أدوار معينة" (فاطمة المنتصر الكيتاني، 2000،ص44)

"عملية نمو وارتقاء إجتماعي يتطور فيه الأداء السلوكي للفرد" (فاطمة المنتصر الكيتاني، 2000،ص44).

الخصائص النفسية للأسرة و دينامياتها:

الأسرة هي أكثر من تجمع من الأفراد الذين يتقاسمون حيزاً مكانياً ونفسياً خاصاً، لأنها منظومة طبيعية ذات خصائص تميزها عن سواها، و التي طورت طاقماً من القواعد والادوار المحددة لأفرادها، وتمتلك بنية سلطة نظمة وطورت نظاماً متداخلاً من اشكال التواصل الظاهرة والخفية، (لفظية وغير لفظية) كما وضعت طرقاً للتفاوض وحل المشكلات، تتيح لها إنجاز مختلف مهامها بفاعلية، العلاقة ما بين أعضاء هذا العالم المصغر الخاص عميقة ومتعددة المستويات، وتستند إلى حد بعيد على تاريخ مشترك، ورؤى و افتراضات مشتركة حول ذاتها وحول العالم ، وحس مشترك بالأهداف والتوجه المستقبلي، يرتبط الافراد ضمن هذه المنظومة بارتباطات عاطفية متبادلة ومستمرة، و ولاءات قد تتذبذب في الشدة خلال مرور الزمن، إلا أنها تستمر خلال مسار حياة الأسرة.(Goldenberg,Irenr, Goldenberg,Herbert,1996)

يتم الإنتماء إلى هذه المنظومة المنظمة من خلال الزواج والميلاد حيث يتكيف الأعضاء الجدد مع عالمها ، و رغم استقلال الأبناء لاحقاً إلا أن عضوية الأسرة غير قابلة للإستبدال على غرار عضوية المهنة أو سواها من الهيئات الإجتماعية الأخرى.

وعندما يكبر الأبناء فإنهم يكتسبون هويات خاصة بهم ، إلا أن روابطهم النفسية بالأسرة تبقى قائمة، وهي تحافظ بدورها على هوية خاصة بها ، حيث تقوم علاقات اعتماد متبادل بين أعضاء الأسرة رغم الإستقلال المادي ، ولكي تقوم الأسرة بوظائفها في تنشئة الأبناء يتعين أن يتكيف أفرادها لتغير التوقعات والعلاقات مع الأسرة الممتدة والجماعة المحلية والمجتمع بشكل عام.

1. **بنية الاسرة:**

هي منظومة انفعالية معقدة تنظيمياً ، قد تشمل ثلاثة أجيال على الأقل ،(الأجداد ، الآباء، الأبناء) إنها تنظم بمثابة جماعة وظيفية، مهما كان شكلها، (تقليدياً، أو حدا ثوياً، محافظاً أو مجدداً، منغلقاً أو منفتحاً) بغية تلبية حاجاتها المتوافق عليها، و كذلك حاجات أفرادها.

الإرتباط العاطفي والولاء والإستمرارية تميز الأسرة عن المنظومات الاجتماعية الأخرى، رغم تفاوت الشدة والدرجة ، وتقوم الأسرة عادة بتسويات من أجل التكيف لظروفها الداخلية والخارجية وما يطرأ على حياتها من تحولات وأزمات، وهي تسويات وقواعد قد تكون واعية ومقصودة أم عفوية، تتم على مستوى غير لفظي ويشارك كل الأعضاء عادة في هذه القواعد والتسويات مهما كانت مكانة كل منهم في الأسرة. (حجازي مصطفى،2015، ص18)

2. **الإفتراضات العائلية:**

الأسرة هي منظومة صانعة للمعنى ، فطوال مسار نموها تطور افتراضات منتظمة حول عالمها الذاتي و العالم الذي تعيش فيه ، ورغم الفروقات والتباينات بين أعضائها فإن لب عضوية العائلة يقوم على القبول بطاقم ملزم من الافتراضات والخيارات حول الأسرة ذاتها وعلاقاتها بالعالم الاجتماعي المحيط بها، ترى بعض الأسر العالم عموماً منتظم وموضع ثقة وقابل للتوقع والضبط ، وترى ذاتها جديرة في التعامل معه و الاستمتاع بمعطياته، بينما ترى أسر أخرى العالم بمثابة عالم مهدد غير مستقر و غير قابل للسيطرة و التوقع بحيث تنغلق على نفسها وتتكاتف لحماية ذاتها ضد التهديد. (Goldenberg,Irenr, Goldenberg,Herbert,1996)

3. **نمو الأسرة و تطورها:الاستمرارية و التغيير.**

مع أن الأسرة هي منظومة بنيوية تفاعلية إلا أن حياتها تندرج ضمن مسار زمني يتضمن أجيالاً عدة متفاعلة و متبادلة التأثير ، فبينما يتقدم جيل نحو الشيخوخة ، يحاول جيل آخر التعامل مع إنجاب الأطفال ومهام الوالدية ، وثالث مع استقلالية هؤلاء ومغادرتهم المنزل العائلي، وكل جيل يؤثر على بقية الأجيال ويتأثر في سلسلة من التبادلات والتفاعلات.

وبالتالي تتميز منظومة الأسرة بكل من الاستمرارية والتغيير على امتداد حياتها ، تكون التغيرات أحياناً منتظمة متدرجة ومتتابعة ، بينما تكون في أحيان أخرى فجائية وغير مستمرة ومهددة لتوازن المنظومة، مما يستدعي تعديل بنية المنظومة وعملها ، كما هو الحال في الأزمات الطارئة المالية أو الأمنية أو الكوارث الطبيعية ، أو في أزماتها الداخلية(طلاق، وفاة، ميلاد طفل معاق أو مشوه...). (حجازي مصطفى،2015، ص19)

التمكين البنيوي للأسرة:

وهو يشتغل على الأخطار الداخلية التي تم بيانها ، من خلال بناء الكفاءة الذاتية للأسرة واقتدارها تبعاً لخصائص كل شريحة أسرية .تتمثل خطة التدخل للتحصين البنيوي للأسرة في علاج بنود خارطة المخاطر الداخلية التي تم بيانها: إنعدام التكافؤ بين الزوجين في السن والتعليم والمستوى الاقتصادي الإجتماعي، الإفتقار إلى النضج النفسي والشخصي، تدني حس المسؤولية والإلتزام بروابط الحياة الزوجية والوالدية، انماط التنشئة الخاطئة، إنعدام التوافق على المكانة والأدوار والسياسات، إنعدام التوافق على التكيف لأطوار الحياة الأسرية، قصور النضج العاطفي الجنسي، الإضطرابات النفسية و العقلية.

ويضاف إلى ذلك بالطبع التمكين الثقافي لمختلف الشرائح الأسرية وصولاً إلى شراكتها الكاملة في التنمية المجتمعية المحلية و الوطنية ، و كذلك التمكين الإقتصادي للشرائح الهشة

والإقلاع عن سياسة الرعاية الفوقية على شكل مساعدات مالية ومادية تولد الإتكالية واستمرار العجز. (حجازي مصطفى، 2015، ص63-65)

خامساً: التغيير الإجتماعي في الأسرة الجزائرية :

إن العصر الحديث يتسم بظهور عدد من التغيرات في نواحي مختلفة من الحياة الإجتماعية، الإنتاجية والتكوينية والتكنولوجية...إلخ، هذا التغيير يفضي إلى التطور والتقدم، جدير بالذكر أن التغير الإجتماعي الذي نعيشه والذي تشهده الأجيال المتعاقبة هو تغير سريع ومستمر عميق الجذور واسع النطاق هادف المقصد.

و لقد جدبت ظاهرة التغير الإجتماعي إهتمام العلماء وخاصة علماء النفس وعلماء الإجتماع والأنتروبولوجيا ورجال الإقتصاد والتخطيط وكل المهتمين بالتربية ، وكذا رجال الإعلام، وقد أولوها أهمية كبرى من حيث الدراسة والفهم ، فالتغير الإجتماعي تقابله عملية أخرى هي عملية الضبط الإجتماعي(عدنان الدوري،1995 ، ص35) ، والتي يتم من خلالها توجيه سلوك الأفراد حيث لا ينحرفون عن معايير الجماعة أو المجتمع وحتى لا يتحقق التوازن الإجتماعي وتلعب القيادة دوراً هاما في عملية الضبط الإجتماعي.

فالتغير الإجتماعي خاصية أساسية تتميز بها الحياة الإجتماعية فهو سبيل بقائها ونموها وعن طريقه تواجه الجماعات متطلبات أفرادها وحاجاتهم المتعددة، حيث لا يمكن أن نصل إلى حقيقة مفادها أنه لا يوجد مجتمع لا يتغير، حيث نلمح أن هذا التغيير يمس كل شيء الأفراد العادات التقاليد الأعراف الإتجاهات الفنون وحتى الإيديولوجيات، فقد يبدو المجتمع مستقراً وسائر في إنجاز وظائفه في هدوء طوال أجيال متعاقبة، ولكنه يصل إلى درجة من التجمع الحضاري يبدأ في التغيير بسبب وجود تحول في أعماقه لتجديد الأنساق أو لتأسيس نظم جديدة، ومن هنا تبدو حركية المجتمع، وتغير ظواهره خاصة فيما يتعلق بالنمو الحضري أو التغير العمراني المصاحب للتغير السكاني، وحتى التغير الأسري من الأسرة الكبيرة التقليدية إلى الأسرة الصغيرة الحديثة، وكذا خروج المرأة من دائرة البيت الضيقة إلى مجتمع العمل والإنتاج، و ما أدى إليه ذلك من تدعيم إقتصادي للأسرة و المجتمع، وأيضاً إلى تطورات في حياة المجتمع وقيمه المختلفة فيما يتصل بعلاقة المرأة بزوجها وأطفالها وتنشئتهم.

والأسرة الجزائرية كغيرها من المجتمعات عايشت هذا التغير، حيث يعرف مصطفى بوتفنوشات العائلة الجزائرية بأنها "المؤسسة الأساسية التي تشمل رجلاً أو عدداً من الرجال يعيشون زواجياً مع إمرأة أو عدد من النساء ومعهم الخلف الأحياء وأقارب آخرين كما يعرفها أيضاً أنها "(Boutefnouchet Mustapha, 1980, p 39) المجتمع المنزلي المسمى عائلة مكونة من

أقرب الأقارب المشكلون للكيان الإجتماعي و الإقتصادي المؤسس على علاقات إلتزام متبادلة تبعية ومساعدة " فالمرأة التي تنتمي لهذه العائلة الجزائرية - التي حاول بوتفنوشت أن يوضح دعائمهاو صيرورتها- إختلفت أدوارها و تعددت و تباينت على مر الأزمان و إن إتصفت بالشمولية و التوحد على الدور عبر الأحقاب الزمنية المختلفة.

لقد كان للمستعمر الفرنسي الدور الكبير في تدهور وضعية المرأة بحيث أن بقائها في البيت و غيابها عن ممارسة أي نشاط خارجي كان من أجل لا تصطدم مع المستعمر وحتى لا تكون على إتصال مباشر بالمعمرين ، وبالتالي كان على الرجل حمايتها و منعها من الخروج و حثها على المكوث في البيت، و بتصرفه هذا كان يرمي إلى حماية المجتمع ككل من الإنحلال الأخلاقي ، ويفسر المؤرخون هذا الإتجاه لكون دور المرأة الجزائرية في تلك الحقبة الزمنية هو المحافظة على الهوية الوطنية ، وبذلك تراجعت مكانتها بفعل التهميش والحرمان من كل مستلزمات العصر (كالتعليم، العمل...) , وأصبحت تعيش في الجهل وشتى أنواع الإضطهاد والعزلة من أجل الحفاظ على القيم المكونة للشخصية الجماعية من خلال المحافظة عليها وجعلها بعيدة عن مواجهة المستعمر ، ومن جهة أخرى فهي منذ نشأتها مكلفة بالحفاظ على شرفها –الذي هو شرف العائلة- وعدم تجاوز الممنوعات خاصة الجنسية منها والحدود المرسومة لها في التعامل إلى حين زواجها ، لأن أي موقف مقلق منها أو مشكوك فيه من طرفها كما يقول محفوظ بوسبسي " يسقط هيئة السلطة الأبوية ويهدد الأمان الداخلي والخارجي للعائلة لذلك يعمل الرجل الجزائري بكل قوة وتعنت للسيطرة المطلقة مادياً ومعنوياً على المرأة بحكم كونه معيل الأسرة فله حق الطاعة والخضوع" (Boucebci .M,psychiatrie1987 , p139.) ، وهو ما دفع العالم سيمون بوفار Simon De Beouvoir للتحدث عن الجنس الثاني عندما يتحدث عن المرأة في المجتمعات التقليدية(le statut la femme algérienne)، ووفق الظروف الإستعمارية التي مرت بها العائلة الجزائرية إستقر في الأذهان مكانة المرأة ودورها الإجتماعي الذي إنحصر عما جاء به الدين الإسلامي ، وتجمد في ثنائية أعباء البيت والجسد، إذ لا يمكنها الرجل من المناقشة أو إبداء الرأي ولا القدرة على مواجهة الرجال ، فالرجل فقط من يملك الإمتيازات والحق في التفكير والتدبير وإتخاد القرار في كل المسائل العائلية و الحق حتى في الخطأ الذي يجد الغفران من المجتمع كما يجد أيضا من يبارك خطواته التي تعزز رجولته هذه التي ليست كقيمة أخلاقية للنبل والكرامة الإنسانية ، إنما كمنظومة ذهنية منبثقة من التربية القاصرة التي تهيئ الذكر بضرورة العنف والعدوانية و الجفاف العاطفي وقهر الأنثى جسدياً وفكرياً وإجتماعيا (عبد الرحمان الوافي،1997، ص 20.) .

من جهة أخرى ظل ميلاد الأنثى ولا زال يشكل نغصاً إجتماعياً وإنفعالياً نفسياً شديداً سواء بالنسبة للزوج أو عائلته لا سيما إذا توالت ولادتها من غير أن يأتي الذكر ، وهو ما يجعلها تقبل التفاوت في الإمتياز لصالح الذكر ، كما أن العائلة تعد الذكر لغير ما تعد له البنت لأن الإعتبار يكون للجنس لا للكفاءة والموهبة ، ففي حياتها الزوجية تحاط بقيود إجتماعية متعددة و متنوعة قاسية و تزداد هذه القسوة كلما إنخفضت مكانة العائلة الإجتماعية ، حيث تدور حريتها في إطار ما يريده الزوج وما لا يريده ، وهو دور له تأثيره التربوي والسيكولوجي السلبي(بدر الدين السباعي، 1985، ص95) لا على الأنثى وحدها بل وعلى الذكر أيضاً فهو أثر ينال من شخصية الأنثى ويعقدها كما يزيد من ميع الذكر ، وإفراط دلاله وينمي أنانيته ويغرس فيه الغطرسة وكره المساواة والإنصياع للحق والعدل الإجتماعي ، فقد إعتاد المجتمع أن يرى الخطأ في المرأة أكثر لحدها مما يراه في الرجل(الحداد الطاهر ، 1992، ص53) ، ولقد إستمر هذا الوضع وتجدر حقبة من الزمن حتى بعد الإستقلال وحتى بعد أن أثبتت المرأة الجزائرية جدارتها في حرب التحرير وكفاءتها في الذود عن الوطن ، ولكن هذا الوضع تخلله بعض التغيير في نواحي مختلفة من البيئة الإجتماعية والثقافية والعمرانية والتكنولوجية.

في الأخير يمكن القول أن الأسرة الجزائرية في العقود الأخيرة عرفت تحولات جمة على الأصعدة الإجتماعية الثقافية السياسية والإقتصادية مما أثر على البناء الإجتماعي للمجتمع الجزائري، ويرى محسن عقون أن التغيرات التي حدثت للأسرة الجزائرية مردها إلى المستعمر الفرنسي والتمدن والتصنيع والعولمة (محسن عقون ،2000، ص 127-131.) .

قتل المستعمر الفرنسي أكثر من مليون و نصف المليون جزائري وما خلفه ذلك من تيتيم للأطفال وترمل للنساء وفقدان العديد من الأسر المعيلة ومسيرها ، وبعد الإستقلال حدثت هجرة داخلية من الريف إلى المدينة ، وخارجية من الجزائر إلى فرنسا مما خلف آثار على الأسرة نتيجة تفاعلها مع وسط صناعي متمايز عن الوسط الريفي ثقافياً وتقنياً وديموغرافياً أما العولمة فقد جعلت العالم قرية صغيرة، تعمل على إزالة الخصوصيات الثقافية والإجتماعية والدينية والتاريخية ، وفرض نموذج واحد هو النموذج الغربي.

و من جهة أخرى تحدث سليمان مظهر (Slimane madhar) في كتابه (La violence sociale en Algérie) عن أشكال العنف الإجتماعي القصدي والرمزي الذي يصبغ الحياة الإجتماعية للفرد الجزائري ، وتناول تحليل هذه الأشكال المسلطة بصورة منظمة على المرأة ، والزوجة وعلى الطفل...أسمى كل ذلك " عنف التظيم الإجتماعي" " La violence deOrganisation sociale" : حيث يقول" يستفيد الفرد بسبب عدم نضجه الإبتدائي ، بتكفل مطمئن وعنيف رمزياً

وهو موضوعا لإجراءات الحماية إلا أنها تمتصه و تنتقي قدراته الكامنة ، التي تحوي قدراته الشخصية وتنميطها بغية حمايته ومساعدته على مواجهته بكيفية مستقلة المحيط الذي يعيش فيه والذي يغرق الفرد في تنظيم إجتماعي تجزيئي و مقدس ، وتكون أبعاد هذا التنظيم الإجتماعي متداخلة ومرتبطة بعضها ببعض ومشبعة بإعتبارات دينية (Slimane madhar ,1997,p39)، كما تحدث أيضاً عن عنف الفضاء العام الذي يرجعه في جزء كبير منه إلى صعوبات التحكم في قسوة المحيط الفيزيقي الذي يحصر المجتمع في تطبيقات شديدة ويظهر خاصة في الوسط الريفي حيث يغلب على الخدمات وأماكن الإلتقاء والإستراحة الطابع التقليدي وتوضع الهياكل الجديدة في الغالب (المدرسة ، مكتب البريد ، المستوصف ، دور الشباب...) في أطراف القرية وتكون هذه الهياكل أقل فعالية(Slimane madhar ,1997,p39) .

وبالتحليل يظهر العنف في المجتمع الجزائري وسيلة تنظيمية معبرة عن الترابط أكثر منه ظاهرة مرضية تعكس التنافر ، ومن هنا لا يجد الفرد في هذا المجتمع تناقضاً بين العنف والحب والدفاع عن المصلحة(محمد حمداوي، 2000، ص23) فغالباً ما يمارس العنف المنظم للحياة الإجتماعية بإرتياح وبدون قيود ونادراً ما يجابه بالرفض والعصيان، لأن للتفاعلات الإجتماعية داخل المجتمع الجزائري خاصية تتبلور وفق الأسس التربوية التي غالباً ما تكون غايتها رحمة حتى وإن مورست فوق إرادة الأفراد ، وكان العنف والعقاب وسيلة لتكريسها وهنا أمكن أن يأخد كل الأشكال الممكنة ويمارس في كل الميادين على أنه وسيلة تنظيمية.

والعنف في الجزائر ليس وليد حقبة زمنية معينة وليس وليد إنبعاث أفكار حرة أو متمردة، بل إن المجتمع الجزائري عرف العنف عبر الأزمنة التاريخية المتعاقبة عنفاً متعدد الجوانب والأشكال فأصبغ الحياة الإجتماعية للفرد الجزائري وأعطاها خصوصية تميزت بها. (محمد حمداوي، 2000، ص23)

إن التحولات العميقة التي عرفتها الجزائر من جراء الأزمة المتعددة الجوانب إبتداءاً من نهاية عقد الثمانينات تركت آثاراً سلبية لم يعرف المجتمع الجزائري لها من مثيل ولم يألفها من قبل، إذ ظهرت على الساحة الوطنية عدة مؤشرات و ظواهر إجتماعية يمكن حصرها فيما يلي:

- إنتشار البطالة بين فئات الشباب و التي مست خريجي الجامعات والمعاهد العليا وهذا ما أدى بعدد ضخم أو ممارسة أعمال لا علاقة لها بتخصصهم.
- أزمة السكن الحادة، و هذا بسبب سوء التسيير الذي تتحكم فيه البيروقراطية والمحسوبية.

- إرتفاع نسبة العزوبية بحيث أن 70% من شباب تقل أعمارهم عن الثلاثين سنة معظمهم لا عمل ولا مسكن لهم.
- تنامي الشعور بالإغتراب أو الإنعزال عن المشاركة في الحياة الإجتماعية أدى بالكثير ممن أسعفهم الحظ من الإطارات إلى الهجرة بحثاً عن المكان الذي يحقق لهم آمالهم.
- تدهور القدرة الشرائية نتيجة لتدني المداخيل أدى إلى إتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء.

إن الكم العددي للأولاد وعوامل أخرى إجتماعية و نفسية تفقد الوالدين السيطرة والتحكم في الأبناء وسوء التقدير في المعاملة إلى جانب ذلك عدم القدرة على توفير رغباتهم ، إظافة إلى إنقطاع التواصل الطبيعي بين أفراد الأسرة يدفع بالأبناء إلى البحث عن فضاءات أخرى خارج عن الأسرة توفر لهم شيء من الدفء ووسائل التعبير المفقودة.

لقد شهد المجتمع الجزائري في تلك الحقبة الزمنية أبشع الجرائم وأعنفها ، و إزدادت بؤرة الإنحراف والجريمة حيث تورط الشباب أكثر في جرائم التهريب بكل أنواعه ، الخمر ، المخدرات ، السرقة ، جرائم القتل، مما سبب ذلك في تدهور القدرة الشرائية للمواطن مع تقهقر قيمة الدينار الجزائري وغلاء المعيشة ، التي أتبعها التفكك الأسري وازدياد المشاكل النفسية والإجتماعية على جميع الأصعدة ، وذلك ما خلف بدوره أزمة مستحدثة في المجتمع الجزائري جراء تلك النظرة المختلفة للجنسين وهي أزمة الهويات الجنسانية التي يمكن أن تكون من أخطر ما يهدد البناء الإجتماعي وإستقراره إن لم تعنى بالإهتمام والدراسة والوقوف عندها.

الهوية ودورها في فهم العلاقات الإجتماعية :

نجد أن الدراسات الحديثة تؤكد أن مسألة الهوية إرتبطت ارتباط كبيراً بالمسألة الثقافية ومن هنا، يمكن القول أن المجتمع الجزائري عرف هو الأخر وفق السيرورة التاريخية له حركية وديناميكية ثقافية كبيرة وهذا بفعل تعدد وتعاقب مختلف الثقافات واحتكاكه بها وبمختلف الحضارات التي مرت به (سواءاً الرومانية، القرطاجية، العثمانية، العربية أو الأوروبية) وأخيراً تلك التي كانت من مفرزات الحقبة الإستعمارية التي خلقت تعدد لغوي إنبثق عنه تنوع هوياتي ، فضلاً عن مفرزات العولمة وتدعياتها ، مما جعل المجتمع ضمن هذه الوضعية التثاقفية وأن يعمل ويتعايش في هذا الإطار تعايشا ثقافياً. ذلك ما أدى إلى ظهور تناقضات بين عناصر هذه الثقافات ، وشكل عائقا أمام تحقيق ذلك التكامل والتجانس بين أفراد المجتمع.(رشيد حمدوش ،2013، ص97)

غير أن مسالة الهوية ذات اهمية ، وأن تلك الظروف المتسمة بالصراعات و"الأزمات" والبحث عن الذات. كانت أصل الأزمة إذاً قد يكمن المشكل في ذلك التناقض الموجود بين ثوابت المجتمع الجزائري- المحلية والتقليدية- وتلك الممارسات اليومية المنافية لهذه القيم والثوابت. بعبارات أخرى، يمكن القول بأن أزمة الهوية تكمن في ذلك التعبير الواضح لذلك الجدال والتناحر القائم بين الرجوع إلى مصادر ومراجع الهوية الأصلية والأصيلة، والإرادة في تصور مشروع جديد للهوية الحاضرة والمستقبلية وفي ظل كل هذه المعطيات و ما يعرفه المجتمع الجزائري من تغيرات وتحولات، إن الشيء الذي يربط الأفراد فيما بينهم، هي عبارة عن نسيج ضعيف من العلاقات وهزيل، وفي نفس الوقت صعب ومعقد. ولا يمكن تخيل علاقة أو رباط دون إعادة النظر فيها خلال عمليات التفاعل الاجتماعي. وضمن هذا السياق البنائي للذات وللآخر، تبرز هويات (بصيغة الجمع وليس هوية) واختلافات. وتشكل الهوية كما سنراه، العنصر الأساسي لمسألة التواصل الاجتماعي و منه العلاقات الاجتماعية. إن العلاقات الاجتماعية التي تقام و تنشأ على مستوى أو آخر بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين، إنما هي تجسيد و تكريس لعلاقات الهيمنة والسيطرة التي نجد جذورها في المجتمع. ومن هذا المنطلق يرى كلود دوبار بأن "الهوية ما هي إلا نتيجة في نفس الوقت لتلك العملية المستقرة، الظرفية والمؤقتة، الفردية والجماعية، الذاتية والموضوعية، البيوغرافية والبنائية لمختلف العمليات التنشؤية والتي تعمل بطريقة موحدة ومشتركة على "بناء" الأفراد وتحديد المؤسسات"فأشكال الروابط الاجتماعية ومنه العلاقات الاجتماعية إنما هي نتيجة وناتجة لتلك العملية المستمرة والمتواصلة ولذلك التبادل الذي يتم بين/ وعلى مختلف المستويات المنتجة للهوية. وحسب إرفين جوفمان يمكن تقسيم الهوية إلى عدة "فئات" وذلك حسب ما نحمله من صور وأحكام عن "الآخر" وفق متتالية تنازلية: هوية اجتماعية (الحقيقيّة أو الافتراضية)، هوية شخصية وهوية للذات (identité pour soi). (رشيد حمدوش ،2013، ص106)

الهوية الإجتماعية:

فالهوية الاجتماعية تبنى على أساس رموز وعلامات اجتماعية توحي بالمواقف، اللغة، اللباس...الخ كإسقاط مؤقت - إفتراضي - لذلك الانتماء الاجتماعي الذي سيجسد وتُؤكد عنه العلاقات المستقبلية. هذه هي إذاً الهوية الاجتماعية التي سوف يتشكل منها الـ"نحن" (Le Nous)، و"هم" أو"الآخرين" (Les autres). ما الهوية الشخصية يقول إ.حوفمان. فهي تجمع بين "العلامات والسمات البارزة أو حاملة الهوية، والمزج الوحيد للخصائص البيوغرافية والتي سوف تكوّن جزء لا يتجزأ من هذا الفرد وذلك بالتحديد بواسطة العناصر المكونة لهويته" لكن ما يجب توضيحه هو أنه لا ينبغي أن يفهم بأن هذين النوعين أوالنمطين من الهوية هما نوعان متقاطعان وغير

متواصلين، بالعكس هما نمطان يتداخلان وبصفة مستمرة ومتواصلة لإنتاج تواصل اجتماعي و/أو الغيرية. والجدير بالإشارة هنا هو أنه عوض الحديث عن التفكك أو حصول انكسار وشرخ في العلاقات والروابط الاجتماعية، يستحسن الحديث عن ارتخاء (relâchement) هذه العلاقات في المجتمع الجزائري. وللتوضيح فقط نعني بالتواصل الاجتماعي ذلك النمط الإنتاجي لكل ما يشترك فيه الأفراد، الفئات أو الجماعات الاجتماعية. في حين تشكل الغيرية (l'altérité) تلك الأنماط الإنتاجية للفروقات والاختلافات بين الأفراد، وعليه فإن النمطين سواء إنتاج وتقوية الروابط الاجتماعية أو الغيرية هما نمطان يتعايشان معاً ولا يمكن التمييز بينهما وأساسهما هي عمليات التفاعل الاجتماعي. وتكتسب الهوية في إطار تلك التفاعلات الاجتماعية المتضاعفة والمكثفة والتي يتم تجسيدها في إطار تلك الصفقات الاجتماعية. (رشيد حمدوش ،2013، ص105)

وفي وسط كل هذه الصراعات والتناقضات يقترح ك.دوبار محاولة لفهم أزمة الهويات التي من الممكن أن تواجه الأفراد اليوم في مجتمعاتنا، وما هي "الإجابات" التي يحملونها بالنسبة لهذه المسألة: سواء عن طريق "الانكماش للذات" (Repli sur soi)،وبالتالي الإلحاح والرجوع إلى ما هو"محلي" (Communautaire)، أو عن طريق ما يسميه وما يقترحه كل من برجر ولوكمان، وذلك باعتماد الفرد لعملية "التحوّل والانتقال"(Transition) التي بوسعها مصاحبة وإضفاء الشرعية على "الرد/الجواب الهوياتي" والتي يحرص ذلك الفرد على تقديمها، ذلك الفرد الذي يعاني بالطبع من الأزمة. (رشيد حمدوش ،2013، ص106)

ويشير ك. دوبار كذلك إلى ذلك الفرد/الفاعل المفرد (individu/sujet)، الذي يعاني من الأزمة يقول بأنه هو كذلك فرد/فاعل مفرد اجتماعي: فالشيء الذي يهمه هو إيجاد مرجعيات، معالم، وتعريف جديد لنفسه، لغيره وكذا للعالم الذي يحيط به. إنّ هذه المعالم الجديدة، وهذه المرجعيات الاجتماعية الجديدة التي تختلف عن سابقتها، تسمح تدريجياً بإدماج تصور آخر للهوية، اتفاق آخر بين الأشكال "المحلية/ العشائرية" (Communautaires) و"المجتمعية التعاقدية" (Sociétaires)، بين "هوية للآخر" (identité pour autrui) ، و"هوية للذات" (identité pour soi)، ويضيف ك.دوبار في نفس المرجع الذي ذكرناه أعلاه، بأن كل تحول يصيب التغير الهوياتي يمر بمثل هذه الأزمات التي تأتي مصاحبة خاصة وبصفة عامة لتلك "الأوقات واللحظات الدقيقة والحرجة" في حياة الفرد، وكذا التغير في المراكز والمكانات الاجتماعية وكل تلك الأحداث السياسية التي ترتبط بتاريخ الفرد الشخصي. إن هذه المعالم والمرجعيات الجديدة تستلزم كذلك إعادة بناء لهوية شخصية "جديدة"، مختلفة عن الشخصية "القديمة" (السابقة)، وذلك ليس بسبب تغير المركز/ لمكانة الاجتماعية بصفة "موضوعية"، ولكن يجد الفرد نفسه في هذه الحالة

ملزماً على التعامل والتسيير بطريقة "ذاتية" لعلاقات جديدة مع الغير وخاصة العمل على الحفاظ على الاستمرارية والتواصل بين ماضيه، حاضره ومستقبله. إن ما نستشفه من تحليل ك.دوبار هو أن الفرد الاجتماعي في الواقع الملموس هو ذلك الفرد الذي يمر "بأزمة" وفي نفس الوقت هو ذلك الفرد الذي يحمل ويحتوي على قوة الرد والمواجهة لما قد يواجهه في الواقع ومنه استعداد وقوه للحفاظ على ذلك الانسجام للذات. (رشيد حمدوش ،2013، ص107)

خاتمة :

إن تحصين تماسك الأسرة وبناء إقتدارها البنيوي ينطلق من عملية أساسية تحدد مصير تكوين الأسرة واستقرارها واستمرارها، ألا وهي نمط التنشئة في الطفولة الأولى ومهارات الوالدية، ذلك أن توفير الحب والعلاقة الوثيقة والتفاعل الثري وقبول الطفل والغعتراف بكيانه ورعايته وتدريبه منذ الطفولة على مبدأ الواقع والنظام والعقلانية في التعامل مع أمور الحياة ، وتوفير متطلبات الدراسة الناجحة وقبل ذلك توفير النمذجة حول العلاقات العاطفية والشخصية وممارسة مقومات الزواج الناجح بين الوالدين سوف يؤسس لصحة الطفل وطمأنينته القاعدية وثقته بنفسه وبالآخرين واحترام الذات الآخرين.

كما أن توفير هذا النمط من التنشئة الإيجابية يطرح مسألة أساسية وهي الإلتزام بالحياة الزوجية و تحمل مسؤولية تنشئة الأبناء بكامل زخمها بإعتبارها ليست مجرد قضية شخصية بل قضية وطنية تتعلق بالتنمية المجتمعية.

إضافة إلى متانة إعداد الأجيال وصحتها النفسية لا بد من العمل في عدة محاور أبرزها ما يلي:

- تكثيف برامج إعادة للزواج وتطويرها وتعميمها حول الرباط الزوجي والحقوق والواجبات والمسؤولية الشرعية والمدنية.
- تكثيف برامج تدريب الأسر على مهارات إدارة الحياة الأسرية : الميزانية ، الصحة الإنجابية، مهارات التواصل والتفاعل وحل المشكلات، ومهارات مقاومة الضغوطات والتحصن ضدها، مهارات التفكير الإيجابي وخصوصاً الشغل على برامج تنمية الذكاء العاطفي في العلاقات الزوجية والوالدية.
- تكثيف برامج تنمية المهارات الوالدية في الطفولة والمراهقة والإقلاع عن الأساليب الخاطئة ، وكذلك التدريب على أسس التنشئة من اجل المستقبل و وولوج العولمة والتعامل معها تحصنا ضد إخطارها والاستفادة من إيجابياتها.

قائمة المراجع:

أ/ بالعربية:

1. الخشاب مصطفى.(1981). دراسات في علم الإجتماع العائلي . ط1. بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر .
2. الحداد الطاهر.(1992). إمرأتنا في الشريعة و المجتمع ، ط1 .الجزائر ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية "موفم".
3. ابراهيم مذكور.(1975). معجم العلوم الإجتماعية،ط1 .القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
4. بدر الدين السباعي .(1985). مشكلة المرأة : العامل التاريخي ، ط1، سوريا ، دار الجماهير .
5. حجازي مصطفى ،(2012) ، نحو سياسة اجتماعية خليجية للأسرة : من الرعاية إلى التمكين ، ط01، سلسلة الدراسات الإجتماعية ،المنامة : المكتب التنفيدي -البحرين-، العدد 70.
6. حجازي مصطفى .(2014) . الأسرة الخليجية : الخصائص، التحولات ، القضايا و متطلبات التمكين . موسوعة الصحة النفسية للاسرة . ط01. المنامة : المكتب التنفيدي -البحرين-، سلسلة الدراسات الإجتماعية. الكتيب 01.
7. حجازي مصطفى .(2015).الأسرة و صحتها النفسية" المقومات -الديناميات -العمليات".ط1. الدار البيضاء،المغرب ، المركز الثقافي العربي،2015 .ص15.
8. محمد السويدي.(1990). مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري .الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية .
9. " مجموعة نظريات "(2002) . مجلة المرأة الجزائرية . عن وزارة الإعلام و الثقافة . العدد 22.
10. محسن عقون ، " تغير بناء العائلة الجزائرية" ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد17، الجزائر (2000) ، ص 127-131.
11. محمد حمداوي .(2000). "الأدباء ، الشباب و العنف في الوقت الراهن" ، مجلة الإنسانيات ، عدد10، الجزائر
12. علي عبد الرزاق جلبي وآخرون، علم الإجتماع،(ط1 , مصر: دار المعرفة الجامعية الأزارطية ، 1999م)، ص 299
13. عدنان الدوري .(1995). الإنحراف الإجتماعي ، ط2، لبنان ، دار النهضة العربية .
14. عبد الرحمان الوافي .(1997). سيكولوجية المرأة و المجتمع ،ط1، الجزائر ، دار هومة للطباعة و النشر.
15. فاطمة المنتصر الكيتاني.(2000)، الإتجاهات الوالدية في التنشئة الإجتماعية. ط1 , الأردن ، دار الشروق ،
16. رشيد حمدوش، (2013) بناء الهوية عند الشباب الجزائري أو ميلاد الهويات الصاعدة ،مجلة العلوم الإجتماعية، العدد 11، جوان.ص97-114.

ب/باللغة الأجنبية:

17. Boutefnouchet Mustapha .(1980) .La famille Algerirnne ,évolution et caractérestique ,(Alger, SNCD.
18. Boucebci .M,psychiatrie (1987),société et Développement en Algérie , alger.
19. Slimane madhar (1997), La violence sociale en Algérie, Alger ; EAP .
20. Goldenberg,Irenr, Goldenberg,Herbert,(1996).Family Therapy :An Overview.Broks/Cle Publishing Company.